غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

التجارة تحت المجهر

التبادل التجاري بين البحرين وإيطاليا

نوفمبر 2025

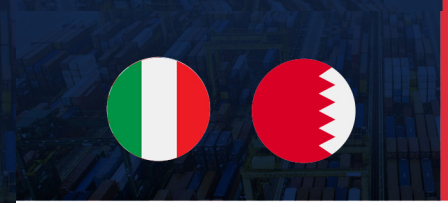

التبادل التجاري
بين البحرين وإيطاليا
نوفمبر 2025

المقدمة

تُعد العلاقات البحرينية الإيطالية نموذجًا للشراكة المبنية على أسس اقتصادية وتاريخية متينة. إذ يعود هذا الارتباط القوي إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما لعبت التكنولوجيا والآلات الإيطالية دورًا حيويًا في دفع عجلة التنمية الصناعية والتحديث في البحرين. تعكس هذه الشراكة الاقتصادية عن صداقة تاريخية عميقة تتسم بالاحترام والتقدير المتبادلين والتعاون البناء بين مملكة البحرين والجمهورية الإيطالية الصديقة. و قد شهد عام 2002 محطة مفصلية في مسار هذه العلاقات، تمثلت في افتتاح السفارة الإيطالية في المنامة حيث ساهم ذلك في تعزيز التنسيق بين الجانبين وتوسيع آفاق التعاون الثنائي بين البلدين.

واليوم تتربع إيطاليا على عرش الشركاء التجاريين الرائدين للبحرين ضمن الاتحاد الأوروبي. إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يقارب 791 مليون دولار أمريكي في عام 2024، مسجلاً بذلك زيادة ملحوظة بلغت 20% منذ عام 2023. ولا تعكس هذه الأرقام عمق واستقرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين فحسب، بل تُبرز أيضًا مرونة وديناميكية علاقاتهما التجارية.

وعلى صعيد الاستثمار، سجّل عام 2016 علامة فارقة تمثلت في أول استثمار لصندوق الثروة السيادي البحريني "ممتلكات" في القطاعين الاجتماعي والرعاية الصحية بإيطاليا. ويُبرهن هذا الاستثمار على انفتاح البحرين ورغبتها في بناء شراكات عابرة للحدود. وفي المقابل، تُبدي الشركات الإيطالية اهتمامًا متزايدًا بالمشاريع الكبرى في البحرين، خاصة في قطاعي البنية التحتية والإنشاءات. كما يظل القطاعان الحيويان لتكرير النفط والبتروكيماويات محط أنظار هذه الشركات، حيث لا تزال الخبرة التقنية الإيطالية تحظى بمكانة بارزة.

علاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في مجالات التعاون بين البلدين، لتشمل قطاعات جديدة وواعدة مثل اللوجستيات، والسياحة، والخدمات. ويأتي هذا التوسع مدعومًا بسياسات البحرين الجذابة للمستثمرين، والتي من بينها سياسة السماح بالملكية الأجنبية الكاملة (100%) للشركات والعقارات (مع بعض الاستثناءات القطاعية)، مما يوفر مناخًا حيويًا للاستثمار.

Sources: Ministry of Foreign Affairs Bahrain, Information and e-Government Authority, Italy Embassy in Manama (ambmanama.esteri.it)

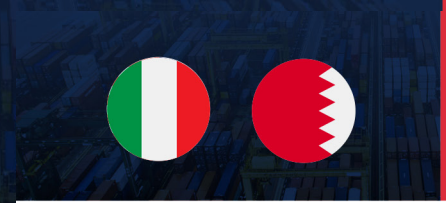

مقارنة اقتصادية بين البحرين وإيطاليا

	إيطاليا	البحرين
معلومات عامة		
عدد السكان	59 مليون	1.58 مليون
المساحة (كيلومتر مربع)	295,720.0	786.8
سعر صرف العملة (1 دولار أمريكي)	0,88	0,38 دينار بحريني
الناتج المحلي الإجمالي والأسعار	(نسبة التغير السنوي / دولار أمريكي)	
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2025)	0.44% (متوقع)	2.75%(متوقع)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2025)	41,091 (متوقع)	28,857 دولار أمريكي (متوقع)
الحكومة	(المساهمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
الإنفاق الحكومي (2025)	51% (متوقع)	30% (متوقع)
إجمالي الدين الحكومي (2025)	137% (متوقع)	141% (متوقع)
التجارة		
شركاء التصدير الرئيسيون (2024)	ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا	المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة
شركاء الاستيراد الرئيسيون (2024)	ألمانيا والصين وفرنسا	الصين وأستراليا والبرازيل
مؤشرات اقتصادية أخرى		
التضخم (2024)	1.1%	0.9%
التصنيفات الدولية		
تصنيف ستاندرد آند بورز الائتماني (2025)	BBB+	B+
مؤشر الحرية الاقتصادية (2025)	المرتبة 81	المرتبة 55
مؤشر التنمية البشرية (2023-2024)	المرتبة 30	المرتبة 34

Source: Heritage, S&P Ratings, IMF, UNDP Human Development Reports, MOFNE Annual report 2024, World Bank, bahrain.bh, WITS.

اقتصاد البحرين

تتمتع البحرين باقتصادها الأكثر تنوعًا في منطقة مجلس التعاون الخليجي، مدعومة بنقاط قوة راسخة خاصةً في قطاعات الخدمات المالية، والابتكار التكنولوجي، والتصنيع، والخدمات اللوجستية. ويُعد اقتصاد البحرين واحدًا من أكثر الاقتصادات انفتاحًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تتميز المملكة بموقعها الاستراتيجي الذي يتيح للتجار والمستثمرين سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية على حد سواء، وذلك بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المعمول بها، والبنية التحتية فائقة التطور، والمؤسسات الماليّة الراسخة. وتهدف رؤية البحرين الاقتصادية لعام 2030، التي تستند على مبادئ الاستدامة والقدرة التنافسية والعدالة، إلى الارتقاء بمستويات المعيشة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وتوفير فرص عمل للمواطنين. وفي ضوء هذه الأهداف، تُولي البحرين الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية قصوى، وتعتبره مفتاح خطتها طويلة الأجل. وتلتزم المملكة التزامًا راسخًا ببناء المركز الأكثر جاذبية للأعمال التجارية في الشرق الأوسط من خلال تعزيز فرصها الحالية وتطويرها.

تتضمن الخطة الحكومية للنمو الاقتصادي الوطني والتوازن المالي العديد من المبادرات الرامية إلى تنمية الاقتصاد وتوفير فرص جيدة للمواطنين. وتستند هذه الخطة إلى 5 ركائز أساسية، وهي كما يلي:

- خلق فرص عمل واعدة وجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل، ويسعى البرنامج إلى توفير 20,000 وظيفة للبحرينيين وتدريب 10,000 بحرينيًا سنويًا حتى عام 2024.
- تسهيل إجراءات الأعمال التجارية وتعزيز كفاءتها لجذب استثمارات تتجاوز قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.
- إطلاق مشروعات استراتيجية تفوق قيمتها 30 مليار دولار أمريكي.
- تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة وتحقيق نمو بنسبة 5% في القطاع غير النفطي خلال عام 2022.
- تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024، مما يعزز الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

Source: Ministry of Finance and National Economy, Bahrain EDB

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين

من المتوقع أن ينمو اقتصاد البحرين بنسبة 2.99% في عام 2026، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي.

المؤشرات الرئيسة	2022	2023	2024 (متوقع)	2025 (متوقع)	2026 (متوقع)
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	46	46	47	48	50
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، نسبة التغير السنوي %)	6.18	3.88	2.78	2.75	2.99
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية ، دولار أمريكي)	30,388	29,290	29,036	28,857	29,206

Source: IMF – World Economic Outlook Database, April 2025

الناتج المحلي الإجمالي للبحرين حسب القطاع

يعد قطاع الأنشطة المالية والتأمين أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام 2024 بنسبة 17.3%، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15%، ثم قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 14.3%.

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع في الربع الرابع من عام 2024

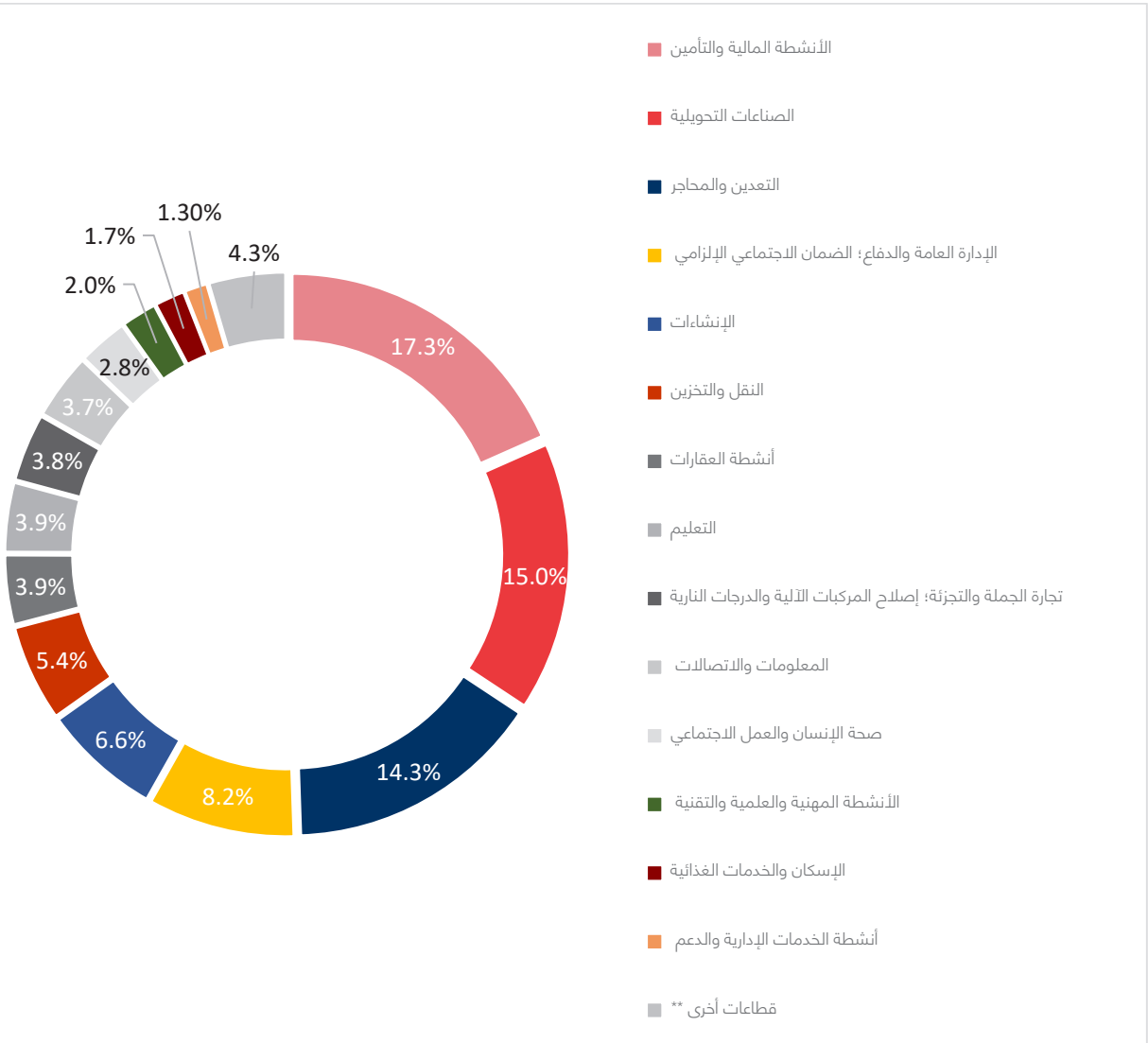

Source: Information and e-Government Authority

الاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين

استحوذ قطاع التمويل والتأمين على أعلى حصة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الاول من عام 2025 بما يصل إلى 10950 مليون دولار أمريكي، والذي يشكل 64 ٪ من إجمالي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البحرين.

وبلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الصناعات التحويلية حوالي 2290 مليون دولار أمريكي، أي 13 ٪ من إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. بالإضافة إلى ذلك، تم ضخ 5٪ من إجمالي قيمة التدفق في قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والبالغة 905 مليون دولار أمريكي.

القطاع	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الربع الأول 2025 (مليون دولار أمريكي)	حصة القطاعات (%)
أنشطة التمويل والتأمين	10950.12	64%
الصناعة التحويلية	2290.02	13%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	905.29	5%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	722.56	4%
قطاعات أخرى	2200.19	%13
الإجمالي	**17068.18**	

Source: Information and e-Government Authority

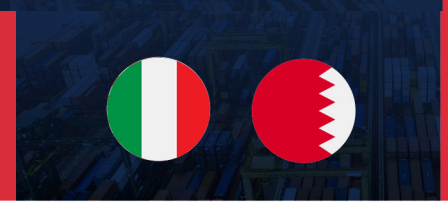

مزايا الاستثمار الأجنبي في البحرين

يسمح للمستثمرين في مملكة البحرين الاستفادة من الملكية الأجنبية بنسبة 100% في عدد من الأنشطة الاقتصادية، دون الحاجة إلى شريك محلي.

سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والتي تُقدر قيمتها بنحو 2 تريليون دولار وتضم 54 مليون مستهلك.

تتمتع القوى العاملة المحلية بمستوى عالي جداً من الحرفية وتعتبر من أفضل الكفاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التكلفة السنوية لتشغيل أعمال التصنيع في البحرين أقل بنسبة 20-56٪ من نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

بشكل عام تعتبر مملكة البحرين من بين أفضل عشر وجهات جاذبة للعمالة الوافدة على مستوى العالم

المصدر: Bahrain EDB

اقتصاد إيطاليا

حققت إيطاليا درجة 60.9 في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2025، مما وضعها في المرتبة 81 عالميًا. ويمثل هذا تحسنًا قدره 0.8 نقطة مقارنةً بالعام السابق. وفي نطاق المنطقة الأوروبية، تحتل إيطاليا المرتبة 39 من أصل 44 دولة. ورغم أن درجتها تتجاوز المتوسط العالمي، إلا أنها لا تزال أقل من المتوسط الإقليمي. ووفقًا لمؤشر عام 2025، يُصنف اقتصاد إيطاليا على أنه "متوسط الحرية".

ووفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإيطالي بنسبة 0.84% في عام 2026. ففي عام 2023، شكلت الزراعة حوالي 1.86% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهم قطاع الصناعة بنحو 22.94%، بينما مثل قطاع الخدمات الحصة الأكبر بنسبة 64.96%.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيطاليا 18 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 43% مقارنةً بعام 2022، حيث كانت حوالي 32 مليون دولار أمريكي.

علاوة على ذلك، تُقدم إيطاليا مجموعة من المزايا الجذابة للمستثمرين الأجانب، فهي تُعد واحدة من أكبر الاقتصادات على مستوى العالم، ومركزًا استراتيجيًا يربط بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. كما تتمتع إيطاليا بقطاعات اقتصادية قوية مثل: قطاع الآلات والموضة والأغذية. وتتميز هذه القطاعات بكونها مدعومة بقوة العلامة التجارية العالمية الشهيرة "صُنع في إيطاليا" (Made in Italy)، والتي ترمز للجودة والتميز. كما تحرز إيطاليا أيضًا تفوقًا وتميزًا في مجالات البحث والابتكار، وتُقدم حوافز ضريبية مغرية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للشركات.

Source: Heritage - World investment report 2024 – United Nations - Statista

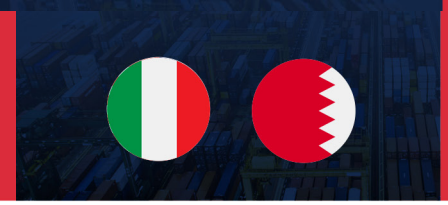

الناتج المحلي الإجمالي لإيطاليا

من المتوقع أن ينمو اقتصاد إيطاليا بنسبة 0.84% في عام 2026، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي.

المؤشرات الرئيسة	2022	2023	2024	2025 (متوقع)	2026 (متوقع)
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، مليار دولار أمريكي)	2,106	2,305	2,372	2,423	2,505
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، نسبة التغير السنوي %)	4.82	0.72	0.73	0.44	0.84
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية، دولار أمريكي)	35,672	39,074	40,224	41,091	42,512

Source: IMF – World Economic Outlook Database, April 2025

الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي حسب القطاع

تصدر قطاع الخدمات المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بنسبة 65%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 23%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 2%.

مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع في عام 2023

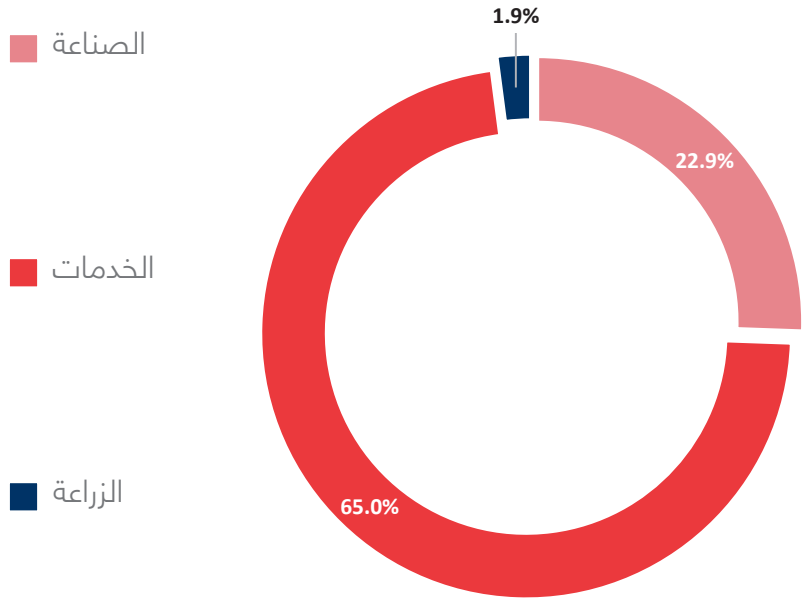

Source: Statista

الاستثمار الأجنبي المباشر في إيطاليا

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى إيطاليا 18 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023، مسجلةً انخفاضًا بنسبة 43% مقارنة بعام 2022، الذي شهد تدفقات بلغت حوالي 32 مليون دولار أمريكي.

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من إيطاليا، فقد بلغت 13 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023، مسجلةً انخفاضًا قدره 21% مقارنة بعام 2022، حيث كانت حوالي 17 مليون دولار أمريكي.

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (مليون دولار أمريكي)	37,682	22,720	-18,576	-2,952	32,177	18,219
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة (مليون دولار أمريكي)	31,542	24,362	2,929	26,415	16,543	13,014

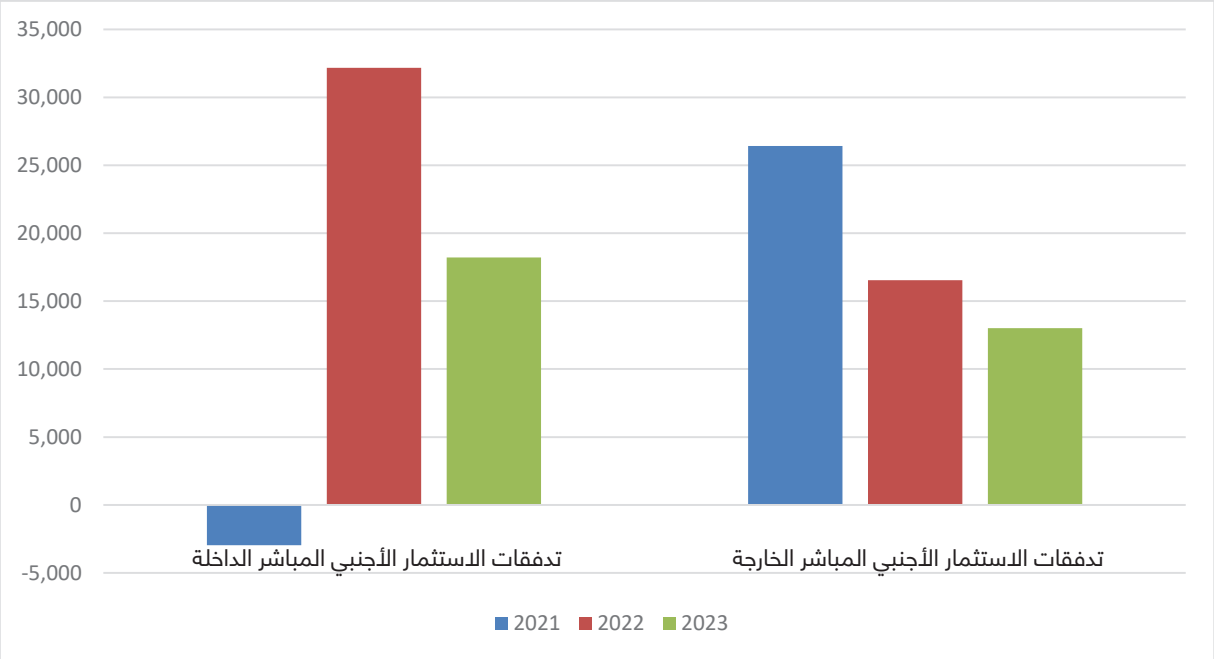

Source: World investment report 2024 – United Nations

مزايا الاستثمار الأجنبي في إيطاليا

- **أحد أكبر الاقتصادات والأسواق العالمية:** تحتل إيطاليا المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد في منطقة اليورو، والثامنة على مستوى العالم.
- **مركز لوجستي استراتيجي يربط الأسواق العالمية:** تمثل إيطاليا بوابة رئيسة للسوق الأوروبية الموحدة التي تضم 500 مليون مستهلكًا، كما أنها تتمتع بقربها من شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مما يفتح الأبواب أمام 270 مليون مستهلكًا آخر محتمل. وفي الوقت ذاته، تشكل جسرًا مثاليًا يربط بين جنوب أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا.
- **قطاع آلات عالي التنافسية وعلامة "صُنع في إيطاليا" التجارية القوية:** إن الاستثمار في إيطاليا بمثابة الوصول إلى خبرة تصدير فريدة في قطاعات حيوية مثل الآلات، والأتمتة، الأزياء والموضة، والتصميم، والأغذية. ويمكن للشركات المستثمرة في إيطاليا كذلك الاعتماد على شبكات واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجمعات الصناعية القادرة على توفير منتجات وسيطة عالية الجودة ضمن سلاسل القيمة العالمية.
- **التميز في مجال البحث والتطوير والابتكار:** تتكامل مجالات البحث والابتكار بشكل واسع في العمليات الصناعية الإيطالية، مع تميز مشهود في مختلف مجالات علوم الحياة (مثل علم الأعصاب)، والفيزياء والهندسة (مثل الروبوتات)، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإنسانية (مثل علم الآثار بتقنيات متطورة).
- **مجموعة قوية من السياسات والحوافز لتعزيز القدرة التنافسية:** تدعم برامج الإعفاءات الضريبية القوية الشركات لتحسين قدرتها التنافسية: ويتمثل ذلك في إعفاء ضريبي بنسبة 50% للاستثمارات الخاصة في مجال البحث والتطوير (بما في ذلك الكوادر المؤهلة تأهيلاً عاليًا)، وخصم ضريبي بنسبة 40% للاستثمارات في السلع الرأسمالية، كما أن هناك إعفاءات تصل إلى نسبة 150% للاستثمارات في مجال الرقمنة وحلول الصناعة 4.0

Source: Ministry of Enterprises and Made in Italy

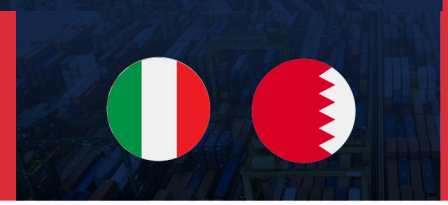

التجارة بين البحرين وإيطاليا

شهد حجم التبادل التجاري بين البحرين وإيطاليا زيادة بنسبة 32% بين عامي 2019 و2023.

تُعد إيطاليا أحد أهم الشركاء التجاريين للبحرين؛ إذ زاد حجم التبادل التجاري بين البحرين وإيطاليا بنسبة 9% من 673 مليون دولار أمريكي في عام 2020 ليصل إلى 734 مليون دولار أمريكي في عام 2021. واستمر هذا الارتفاع، حيث زاد بنسبة 28% من عام 2021 إلى عام 2022. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في عام 2023، فقد ارتفع حجم التجارة بنسبة 20% في عام 2024. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، انخفضت الواردات من إيطاليا إلى البحرين بنسبة 14%، من 529 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 455 مليون دولار أمريكي في عام 2024. وفي المقابل، ارتفعت الصادرات من البحرين إلى إيطاليا بنسبة 133% خلال نفس الفترة. ففي عام 2024، احتلت إيطاليا المرتبة التاسعة كشريك تصدير للبحرين والمرتبة الحادية عشرة كشريك استيراد رئيسي.

التجارة الثنائية بين البحرين وإيطاليا (مليون دولار أمريكي)

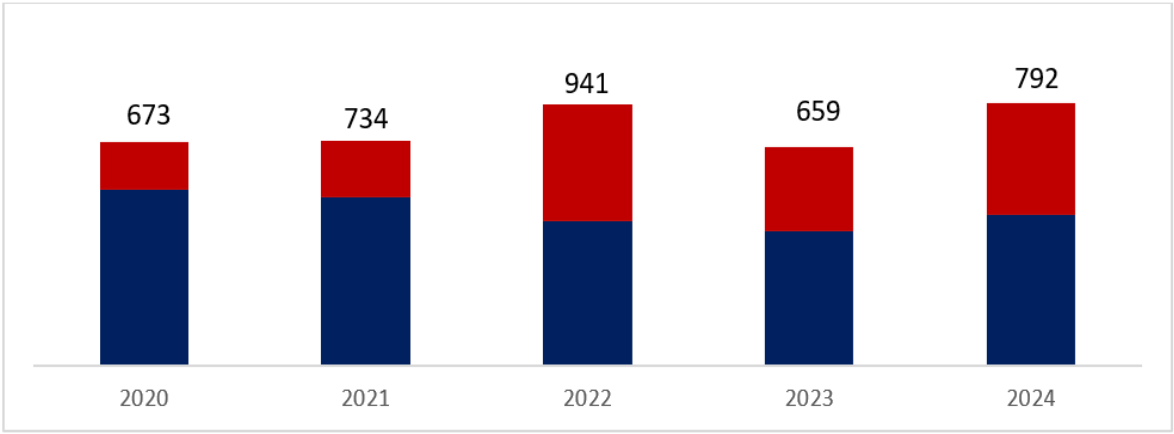

التجارة الثنائية بين البحرين وإيطاليا

العام	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	حجم التجارة	النسبة المئوية للتغير السنوي في حجم التجارة
2020	528,656,797	144,422,555	-384,234,242	673,079,352	-
2021	507,756,075	226,082,865	-281,673,211	733,838,940	%9
2022	435,035,573	505,827,921	70,792,348	940,863,494	%28
2023	404,584,465	254,732,902	-149,851,562	659,317,367	%-30
2024	455,298,590	336,347,882	-118,950,708	791,646,473	%20

Source: Information and e-Government Authority Bahrain

مستويات الشراكة التجارية بين البحرين وايطاليا

العام	الواردات	الصادرات
2020	المركز الحادي عشر	المركز الثاني عشر
2021	المركز التاسع	المركز الرابع عشر
2022	المركز الحادي عشر	المركز السابع
2023	المركز العاشر	المركز الحادي عشر
2024	المركز الحادي عشر	المركز التاسع

Source: Information and e-Government Authority Bahrain

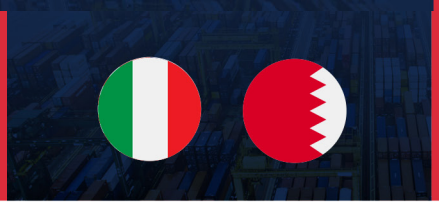

أهم منتجات التبادل التجاري

واردات البحرين من إيطاليا

شهدت 9من أصل أهم 10 منتجات تستوردها البحرين من إيطاليا نموًا على أساس سنوي.

في عام 2024، كان المنتج الأول الذي استوردته البحرين من إيطاليا هو فلوريدات من الومنيوم ، بقيمة 31 مليون دولار أمريكي. ثم انخفضت قيمة واردات هذا المنتج بنسبة 30% مقارنةً بالعام السابق، وشكلت 7% من إجمالي الواردات. وجاء في المرتبة الثانية بين أبرز المنتجات المستوردة، حقائب يدويه سطحها الخارجي من جلد طبيعي أو مجدد أو ملمع ، والتي استحوذت على حوالي 4% من إجمالي الواردات. وفي المرتبة الثالثة بين الواردات الرئيسة، برزت السيارات الخاصة، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تزيد عن 3000 م3، مسجلة قيمة 16.6 مليون دولار أمريكي، ومحققة نمو بلغ 24% مقارنة بالعام الماضي.

أهم السلع المستوردة للبحرين من إيطاليا في عام 2024				
	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	الحصة	النمو السنوي
1	فلوريدات من الومنيوم	30,684,891	%7	%-30
2	حقائب يدويه سطحها الخارجي من جلد طبيعي أو مجدد أو ملمع	17,763,749	%4	%92
3	سيارات خاصة، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تزيد عن 3000 م3	16,602,963	%4	%24
4	حلى ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	14,146,420	%3	%6
5	محاليل طبية تباع بالتجزئة	11,201,503	%2	%412
6	غيرها من أدوية، مهيأة للبيع بالتجزئة	11,132,577	%2	%17
7	مولدات خاصة بغاز المولدات او الغاز المائي مع منقياتها ومولدات غاز اخرى	10,941,073	%2	%53303
8	سيارات جيب، موديل سنة التخليص أو التي تليها، تتجاوز 3000 سم3	10,848,706	%2	%100
9	غيرها من مواسير وانابيب تبطين أو استخراج من الانواع المستعملة في التنقيب عن الزيت أو الغاز	8,738,749	%2	%865
10	أحذية من جلد طبيعي لا تغطى الكاحل ، للنساء والبنات	7,077,333	%2	%76

المصدر: Information and e-Government Authority Bahrain

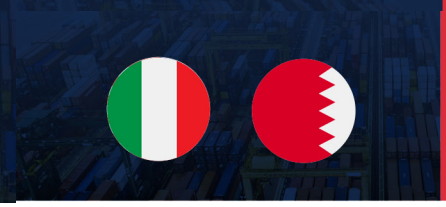

صادرات البحرين إلى إيطاليا

سجلت سبع من بين أبرز عشر صادرات من البحرين إلى إيطاليا نموًا ملحوظًا على أساس سنوي، بينما شهدت ثلاث أخرى انكماشًا.

بلغت صادرات البحرين إلى إيطاليا في عام2024 من مادة الألمنيوم الخام غير المخلوط، ما قيمته 145 مليون دولار أمريكي، مما جعله السلعة التصديرية الأبرز. وقد شكل هذا المنتج 43% من إجمالي الصادرات لذلك العام. أما ثاني المنتجات التصديرية الكبرى فكان خلائط من الومنيوم خام ، التي ساهمت بنحو 43% من إجمالي الصادرات السنوية، مسجلة ارتفاعًا بنسبة 41% مقارنة بعام 2023. وتجدر الإشارة إلى الارتفاع المذهل الذي سجلته اسلاك من الومنيوم ، مخلوط ، يتجاوز مقاس عرضها 7مم ، حيث قفزت بنسبة 3662% مقارنة بعام 2023.

أهم السلع المصدرة من البحرين إلى إيطاليا في عام 2024				
	السلعة	القيمة (دولار أمريكي)	الحصة	النمو السنوي
1	الومنيوم خام ، غير مخلوط	145,120,223	%43	%60
2	خلائط من الومنيوم خام	144,486,122	%43	%41
3	الواح وصفائح من تيريفثالات بولى ايثيلين	16,123,012	%5	%44
4	اسلاك من الومنيوم ، مخلوط ، يتجاوز مقاس عرضها 7مم	7,030,079	%2	%3662
5	غيرها من أغطية رأس واقية من الاخطار	4,374,683	%1	%30
6	لفائف وأشرطة من خلائط ألومنيوم المسطح من سماكة 0.2 مم الى 0.4 مم	4,048,311	%1	%-13
7	لفائف وأشرطة مسطحة أو محببة من خلائط ألومنيوم تزيد سماكتها عن 0.4 مم ولا تتجاوز 8 مم	3,309,412	%1	%-7
8	غيرها من خصل من الياف زجاجية	1,293,083	%0.4	%-31
9	قمصان (تى شيرت) و صدريات اخر من قطن	1,027,085	%0.3	%1983
10	عصائب راس ، بطائن ، اغطيه ، هياكل قبعات ، حواف ،...الخ	878,483	%0.3	%110

Source: Information and e-Government Authority Bahrain

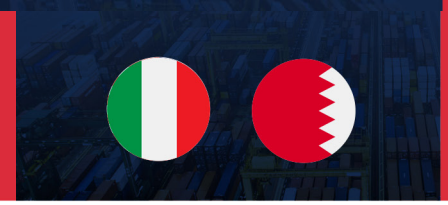

الفرص المحتملة للتجارة

يستعرض الجدولين التاليين لمحة عامة عن أهم 10 سلع ذات إمكانات تجارية غير مستغلة بين البحرين وإيطاليا، وذلك وفقًا لخارطة إمكانات التصدير الخاصة بمركز التجارة الدولية، الذي يتعاون مع منصة "صادرات البحرين "Export Bahrain". وتحسب أداة إمكانات التبادل التجاري التابعة لمركز التجارة الدولية فجوة التجارة المحتملة بناءً على المعادلة التالية: "العرض × الطلب (يُعدل بناءً على إمكانية الوصول إلى الأسواق) × سهولة التجارة الثنائية". ويتم التنبؤ بالعرض والطلب في المستقبل بناءً على توقعات الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني، ومرونات الطلب، والتعريفات الجمركية المستقبلية".

إمكانات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى إيطاليا

تتركز أكبر إمكانات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى إيطاليا في خام الحديد المختزل، وأسلاك الألومنيوم التي يزيد قطرها عن 7 ملم، وخامات ومركزات الحديد المتكتلة.

	السلعة	إمكانات التصدير غير المستغلة
1	خام الحديد المختزل	42 مليون دولار أمريكي
2	أسلاك ألومنيوم >7 ملم	33 مليون دولار أمريكي
3	خامات ومركزات الحديد المتكتلة	26 مليون دولار أمريكي
4	سبائك الألومنيوم الخام	14 مليون دولار أمريكي
5	حديد/ صلب نصف مصنع، <0.25% كربون، عرض <2 × السُمك	7.5 مليون دولار أمريكي
6	أسلاك سبائك ألومنيوم >7 ملم	6.6 مليون دولار أمريكي
7	مجوهرات من معادن ثمينة، لم تُصنف في مكان آخر	6.2 مليون دولار أمريكي
8	اليوريا	5.9 مليون دولار أمريكي
9	الذهب الخام للأغراض غير النقدية	3.9 مليون دولار أمريكي
10	أنابيب ومواسير من النحاس المكرر	3.7 مليون دولار أمريكي

يتصدر قطاع خام الحديد المختزل قائمة المنتجات ذات إمكانات التصدير غير المستغلة من البحرين إلى إيطاليا، بفجوة تصديرية تبلغ 42 مليون دولار أمريكي. يليه أسلاك الألومنيوم التي يزيد قطرها عن 7 ملم بفجوة تصديرية قدرها 33 مليون دولار أمريكي. أما السلعة الرئيسة الثالثة ذات إمكانات التصدير غير المستغلة فهي خامات ومركزات الحديد المتكتلة، بإمكانات تصدير غير مستغلة تبلغ 26 مليون دولار أمريكي. وتشمل الصادرات المحتملة الأخرى من البحرين إلى إيطاليا سبائك الألومنيوم المركبة الخام.

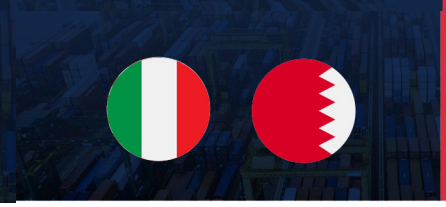

إمكانات الاستيراد غير المستغلة من إيطاليا إلى البحرين

تتركز أكبر إمكانات الاستيراد غير المستغلة من إيطاليا إلى البحرين في ثلاثة قطاعات رئيسة: الأدوية المعدة للبيع بالتجزئة، ومنتجات الجبن، وقطع غيار التوربينات الغازية

	السلعة	إمكانات الاستيراد غير المستغلة
1	أدوية معدة للبيع بالتجزئة، لم تُصنف في مكان آخر	19 مليون دولار أمريكي
2	جبن، لم تُصنف في مكان آخر	7.80 مليون دولار أمريكي
3	قطع غيار توربينات غازية، لم تُصنف في مكان آخر	6.10 مليون دولار أمريكي
4	حقائب اليد الجلدية	5.60 مليون دولار أمريكي
5	بلاط سيراميك وأحجار رصف، بلاط للمدافئ/ الجدران	5.40 مليون دولار أمريكي
6	خبز ومعجنات	4.90 مليون دولار أمريكي
7	أدوية تحتوي على هرمونات/ ستيرويدات، للبيع بالتجزئة	4.70 مليون دولار أمريكي
8	جبن طازج	3.60 مليون دولار أمريكي
9	مركبات آلية لنقل البضائع	3.50 مليون دولار أمريكي
10	أحذية، بنعال وأجزاء علوية من الجلد، لم تصنف في مكان آخر	3.20 مليون دولار أمريكي

Source: International Trade Center

يتصدر قطاع الأدوية المعدة للبيع بالتجزئة، لم تُصنف في مكان آخر، قائمة المنتجات ذات إمكانات الاستيراد غير المستغلة من إيطاليا إلى البحرين، بفجوة استيرادية تبلغ 19 مليون دولار أمريكي. ويأتي في المرتبة الثانية منتج الجبن، لم يُصنف في مكان آخر، بإمكانات استيراد غير مستغلة تبلغ 7.8 مليون دولار أمريكي. أما المنتج الرئيس الثالث ذو إمكانات الاستيراد غير المستغلة فهو قطع غيار التوربينات الغازية، ، لم تُصنف في مكان آخر، بفجوة استيرادية تقدر بنحو 6.1 مليون دولار أمريكي. وتشمل الواردات المحتملة الأخرى من إيطاليا إلى البحرين حقائب اليد الجلدية.

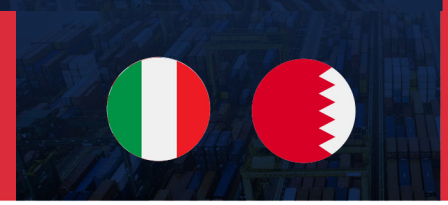

قطاعات الاستثمار الواعدة في إيطاليا

الصناعات الكيميائية

تقدم إيطاليا، باعتبارها ثالث أكبر منتج للمواد الكيميائية في أوروبا، فرصة جذابة للمستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن سوق راسخ وموجه للتصدير. إذ تضم البلاد أكثر من 2,800 شركة كيميائية، تدعم أكثر من 320,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتحقق قيمة إنتاجية تبلغ 67 مليار يورو، منها 39 مليار يورو من الصادرات.

كما تلعب الشركات الأجنبية دورًا محوريًا، إذ يأتي 38% من إجمالي إنتاج القطاع من شركات عالمية. كما يعمل ما يقرب من نصف هذه الشركات في إيطاليا منذ أكثر من 25 عامًا، مما يعكس ثقة طويلة الأمد في هذا السوق الواعد.

وتُعد إيطاليا رائدة أوروبيًا في مجال عمليات التصنيع النهائية للكيماويات، حيث تشكل الكيماويات الدقيقة والمتخصصة والاستهلاكية ما يقرب من 60% من قيمة الإنتاج، وهو ما يتجاوز بكثير متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 37%. كما تحتل البلاد مكانة ريادية عالميًا في إنتاج المكونات الصيدلانية النشطة.

علاوة على ذلك، يوجد أكثر من 1,200 شركة تُجري أبحاثًا وأعمال تطوير داخلية في ايطاليا، وهو ثاني أعلى رقم في الاتحاد الأوروبي. كما تفتخر إيطاليا بازدهار صناعة المواد الكيميائية والبلاستيك الحيوية، والتي تُقدر قيمتها بنحو 7 مليارات يورو.

وفي ظل وجود 10 مناطق كيميائية معترف بها دوليًا وموزعة استراتيجيًا في جميع أنحاء البلاد، وتكاملها القوي في سلاسل التوريد الأوروبية والعالمية، تستمر إيطاليا في جذب عمالقة الصناعة مثل شركات باسف"BASF" وداو "Dow" وإنيوس "Ineos" وليوندل باسل "LyondellBasell" وفيرساليس- نوفامونت "Versalis-Novamont" وسولفاي"Solvay" وكوفيسترو "Covestro".

المصدر: investinitaly.gov

الاقتصاد الدائري

تتربع إيطاليا على عرش ثاني أكبر اقتصاد صناعي في أوروبا، وتتألق كنموذج رائد في ممارسات الاقتصاد الدائري. وفي ظل معدل إعادة تدوير للنفايات يبلغ 72% (باستثناء النفايات المعدنية الرئيسة)، تتصدر إيطاليا قائمة الاقتصادات الخمس الكبرى في الاتحاد الأوروبي، متجاوزةً بكثير متوسط دول الاتحاد الأوروبي السابعة والعشرون الذي يبلغ 58%. ويعكس معدل إعادة التدوير الإجمالي لديها، والذي يصل إلى 83.2%، بنية تحتية متكاملة وفعّالة لإعادة التدوير.

وفي مجال نفايات التعبئة والتغليف، تجاوزت إيطاليا بالفعل الأهداف الأوروبية المحددة لعامي 2025 و 2030، حيث أعادت تدوير 71.5% من هذه النفايات في عام 2021، أي ما يعادل 10.3 مليون طن. علاوة على ذلك، تحتل إيطاليا المرتبة الثانية في الاتحاد الأوروبي من حيث معدل استخدام المواد الدائرية بنسبة 18.7%. مما يدل على التزامها الراسخ باسترداد المواد وإعادة دمجها في سلاسل الإنتاج.

وتتجلى فرص الاستثمار بقوة في مجالات إدارة النفايات، والتحول الصناعي، والحلول الدائرية عالية التقنية. وهذا ما يجعل إيطاليا وجهة مثالية للشركات الطموحة التي تسعى للريادة في الصناعات المستدامة والموفرة للموارد.

المصدر: investinitaly.gov

الأزياء والتصميم والأثاث

تُعد إيطاليا معيارًا عالميًا للتميز في مجال الأزياء والموضة والتصميم والأثاث، حيث تمزج ببراعة بين الحرفية الأصيلة، والمواد الفاخرة، والأناقة المميزة التي لا مثيل لها. كما تتصدر إيطاليا دول الاتحاد الأوروبي في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والسلع الجلدية، إذ تضم أكثر من 50,000 شركة تُحقق إيرادات تبلغ 96.4 مليار يورو، وهو ما يمثل 45% من إجمالي حجم المبيعات في الاتحاد الأوروبي.

ونظرًا لكون إيطاليا ثاني أكبر مُصدّر عالمي في قطاع المنسوجات، والأزياء، والإكسسوارات بعد الصين، فقد سجلت صادرات بلغت 66.6 مليار يورو، حيث تأتي 75% من إيرادات قطاع الأزياء من الصادرات. كما يُعد قطاع الأزياء ثاني أكبر مساهم في الفائض التجاري لإيطاليا.

وفي قطاع الأثاث، تحتل إيطاليا المرتبة الثانية في أوروبا من حيث عدد الشركات (أكثر من 15,000 شركة) وحجم الإيرادات (حوالي 24 مليار يورو). إذ يتميز الأثاث الإيطالي بقدرته الفائقة على الجمع بسلاسة بين الطابع العملي والجاذبية الجمالية، مما يجعله محط أنظار الأسواق العالمية ومطلوبًا بشدة.

كما تتألق إيطاليا أيضًا كأفضل دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث حجم إيرادات قطاع التصميم، حيث تضم أكثر من 41,000 شركة تصميم تُحقق 5 مليارات يورو (20% من إجمالي إيرادات الاتحاد الأوروبي). وما يؤكد ريادتها في التصميم العملي الأنيق والموجه نحو السوق، هو أن ما يقرب من موظف واحد من كل خمسة موظفين في قطاع التصميم بالاتحاد الأوروبي يعملون في إيطاليا.

وتزدهر الفرص للمستثمرين الذين يتبنون روح "صُنع في إيطاليا(Made in Italy) "، والشركات التي تتبع استراتيجيات إعادة توطين الصناعات "Reshoring" أو التصنيع القريب"Reshoring"، وتلك الشركات التي تكرس جهودها لبناء صناعة أزياء وتصميم وأثاث أكثر استدامة.

المصدر: investinitaly.gov

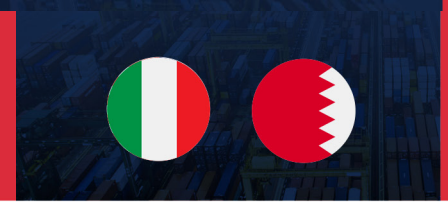

صناعة الأغذية وتكنولوجيا الأغذية الزراعية

يُعرف قطاع الأغذية الزراعية في إيطاليا عالميًا بجودته وتنوعه وابتكاره، مما يجعله وجهة استثمارية رئيسة. فبفضل تراث إيطاليا الغذائي الغني والتزامها القوي بمعايير السلامة والاستدامة، فهي تقدم أحد أكثر الأنظمة البيئية الزراعية الغذائية حيويةً في أوروبا.

ونظرًا لكونها منتِجًا رائدًا في الاتحاد الأوروبي لأكثر من 40 منتَجًا زراعيًا عالي الجودة، يشمل الفواكه والخضروات التي تمثل أساسًا للنظام الغذائي لدول البحر الأبيض المتوسط، تجمع إيطاليا بين التميز التقليدي والقدرات الحديثة. كما تحتل المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد المنتجات الزراعية الغذائية الحاصلة على شهادتي "تسمية المنشأ المحمية" PDO و"المؤشر الجغرافي المحمي" PGI، بإجمالي 854 منتجًا مسجلاً منذ عام 2023.

كما تتصدر إيطاليا مجال الزراعة العضوية، حيث تخصص 18.7% من أراضيها الزراعية للمحاصيل العضوية ولديها أكثر من 92,000 مشغل معتمد، وهو عدد يفوق أي دولة أخرى في الاتحاد الأوروبي. ويعكس قطاع المنتجات العضوية بقيمته السوقية التي تبلغ 3.66 مليار يورو طلب المستهلكين المتزايد على الأغذية الصحية والقابلة للتتبع.

ولا تقتصر مكانة إيطاليا على كونها قاعدة إنتاج قوية فحسب، بل هي أيضًا سوق استهلاكي متميز، مدعومًا بواحد من أعلى مستويات الإنفاق الأسري على الغذاء في الاتحاد الأوروبي. كما تُعزز هذه الإمكانات بشبكة متنامية من الشركات الناشئة، والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومراكز الابتكار، مما يرسخ أساسًا متينًا للاستثمار في تكنولوجيا الأغذية الزراعية والإنتاج العضوي ومعالجة الأغذية ذات القيمة العالية.

المصدر: investinitaly.gov

التكنولوجيا الخضراء

تتصدر إيطاليا طليعة التحول نحو الطاقة الخضراء في أوروبا، مدفوعةً بالتزام حكومي قوي، وموقع استراتيجي، ووفرة في الموارد المتجددة. وقد حققت إيطاليا بالفعل، باعتبارها ثالث أكبر منتج للطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي، أهداف الاتحاد الأوروبي لعام 2020، وتتجه الآن نحو تحقيق أهدافها الطموحة لعامي 2030 و2050.

كما تفتخر إيطاليا بتمتعها بواحد من أكثر الأنظمة البيئية تنافسية لتكنولوجيا الطاقة المتجددة، حيث تحتل المرتبة الثانية في أوروبا في إنتاج تكنولوجيا الطاقة المتجددة. إذ تستحوذ البلاد على 3% من صادرات تكنولوجيا الطاقة المتجددة العالمية، وتحتل المرتبة السادسة عالميًا من حيث حجم الصادرات، كما أنها تمتلك أيضًا أكثر من 1,200 براءة اختراع في هذا القطاع، ممثلةً 20% من إجمالي براءات الاختراع الخضراء المسجلة عالميًا بين عامي 2010 و2016.

علاوة على ذلك، تُعد إيطاليا ثاني أكبر منتج للغاز الحيوي في أوروبا، حيث تضم أكثر من 2,175 محطة غاز حيوي عاملة تولد 24 تيراواط/ساعة منذ عام 2022. وتعمل البلاد على توسيع قدراتها في مجال الغاز الطبيعي المسال الحيوي بوتيرة سريعة، حيث يوجد 6 محطات قيد التشغيل ومن المتوقع إضافة 40 محطة أخرى بحلول عام 2025.

وفي مجال الهيدروجين الأخضر، تسعى إيطاليا إلى ترسيخ مكانتها كمركز أوروبي رئيس، مستهدفةً بلوغ 5 جيجاوات من قدرة التحليل الكهربائي بحلول عام 2030، ووصول نسبة استخدام الهيدروجين إلى 20% من إجمالي الطلب على الطاقة النهائية بحلول عام 2050. وتُعزز هذه الطموحات بوجود بنيتها التحتية الحالية للغاز وموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط، مما يدعم النقل الفعال للهيدروجين من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا.

إن هذا المشهد المتطور يزخر بفرص استثمارية واعدة في مختلف مجالات تكنولوجيا الطاقة المتجددة، والوقود الحيوي من الجيل التالي، والبنية التحتية للهيدروجين الأخضر.

المصدر: investinitaly.gov

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يشهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إيطاليا توسعًا سريعًا، حيث بلغ حجمه 79 مليار يورو في عام 2023 ومن المتوقع أن يتجاوز 91 مليار يورو بحلول عام 2027. ويحرك هذا النمو الطلب المتزايد على التحول الرقمي عبر مختلف الصناعات، ويعززه تمويل بقيمة 51 مليار يورو ضمن خطة الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود (NRRP)، التي تضع التحول الرقمي في صميم أجندة التنمية الإيطالية.

كما تتصدر إيطاليا الاقتصادات الأوروبية الكبرى في تبني الحوسبة السحابية، حيث تستخدم 55% من الشركات الخدمات السحابية، وتوفر تغطية شاملة لشبكة الجيل الخامس 5G (99.5% من المنازل). وتشمل الأهداف الاستراتيجية تحقيق اتصال عالمي بالانترنت بسرعة 1 جيجابت/ثانية بحلول عام 2026، وهو ما يسبق بكثير أهداف الاتحاد الأوروبي لعام 2030.

ويستفيد القطاع من الخبرة التقنية العميقة، بفضل وجود 160,000 خريج متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنية تحتية عالمية المستوى. علاوة على ذلك، تُعد إيطاليا موطنًا للحاسوب العملاق ليوناردو"Leonard"، مما يجعلها رائدة أوروبا في القدرة الحاسوبية، وتستضيف مراكز بحثية رئيسة تركز على الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والحوسبة الكمية، والبيانات الضخمة.

وتخلق هذه البيئة الديناميكية إمكانات استثمارية قوية في تطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، والبنية التحتية السحابية، والصناعات الإبداعية، لا سيما الترفيه الرقمي والألعاب.

المصدر: investinitaly.gov

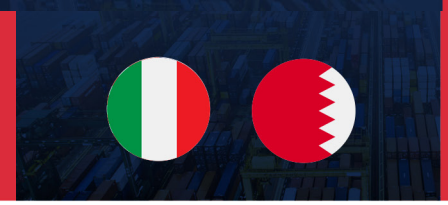

الآلات والميكانيكا الإلكترونية "الميكاترونكس"

يجمع قطاع الهندسة الميكانيكية في إيطاليا بين التقاليد الصناعية العريقة والابتكار المتطور والمواهب الوفيرة، مما يجعله محركًا قويًا للتصنيع والأتمتة عالميًا. فبفضل شبكة قوية تضم أكثر من 18,000 شركة وثقافة وفهم عميقين بالهندسة الدقيقة، توفر إيطاليا بيئة عمل عالية الأداء للمستثمرين عبر سلسلة قيمة الآلات والمعدات.

كما تحتل إيطاليا المرتبة الأولى في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد الشركات في هذا القطاع، وتُعد موطنًا لشركات رائدة في الصناعة مثل شركات: ليوناردو"Leonardo"، ومجموعة بريسميان "Prysmian Group"، وفينكانتيري"Fincantieri"، ودانييلي "Danieli"، وآي إم إيه "IMA"، وتعمل سمعة إيطاليا المميزة في الجودة والتكنولوجيا المتقدمة على تعزيز الاعتراف العالمي بعبارة "صُنع في إيطاليا" على مستوى الآلات.

كما تُعد البلاد ثاني أكبر سوق للروبوتات في أوروبا، حيث يتم تركيب 12,000 وحدة جديدة سنويًا، وهو ما يمثل 16% من إجمالي عمليات تركيب الروبوتات في الاتحاد الأوروبي، وهي بذلك تحتل المرتبة السادسة عالميًا.

وفي ظل تميزها بوجود أكثر من 45,000 خريجٍ من خريجي كليات هندسة سنويًا، تفتخر إيطاليا بامتلاكها واحدة من أكبر وأكثر مجموعات المواهب تخصصًا في أوروبا، تشمل تخصصات الميكانيكا، والفضاء، والسيارات، والصناعات، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاع على المدى الطويل.

المصدر: investinitaly.gov

السيارات

يُقدم قطاع السيارات في إيطاليا مزيجًا فريدًا من القوة الصناعية، والتميز في التصميم، والابتكار الهندسي، مما يجعله لاعبًا رئيسًا في تحول أوروبا نحو النقل المستدام والذكي. فبفضل علاماتها التجارية الفاخرة، والسيارات الرياضية، وجودة الإنتاج المشهود لها، توفر إيطاليا بيئة مثالية للمستثمرين العالميين الذين يسعون للريادة في تقنيات النقل من الجيل التالي.

كما تحتل إيطاليا المرتبة الثانية في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد شركات السيارات، حيث بلغ عدد الشركات العاملة 2,296 شركة في عام 2022. وتشمل هذه الشركات منتجين عالميين للمكونات ومطورين لأنظمة متقدمة، محققين حجم مبيعات بلغ 71.9 مليار يورو. كما تحتل البلاد المرتبة الثالثة في أوروبا من حيث عدد مصانع تجميع السيارات والبطاريات والمحركات (23 مركزًا)، وكذلك في عدد المركبات الآلية المسجلة حديثًا، والتي تجاوزت 1.5 مليون مركبة في عام 2022، ممثلة 14% من إجمالي التسجيلات في الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، يُعد الإبداع وتصميم السيارات من السمات المميزة لإيطاليا. إذ تحتضن البلاد دور تصميم تحظى بتقدير عالمي مثل: بينينفارينا "Pininfarina"، وإيتال ديزاين"Italdesign"، وزغاتو"Zagato"، وجي إف جي ستايل "GFG Style"، ودالارا

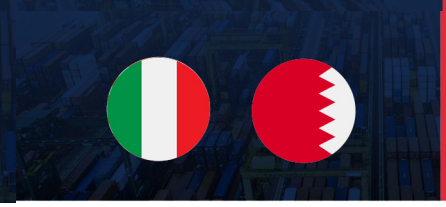

"Dallara".ويحظى ذلك بدعم من مؤسسات تعليمية رفيعة المستوى مثل المعهد الأوروبي للتصميم (IED) ومعهد الفنون التطبيقية والتصميم (IAAD). كما تستفيد إيطاليا من توافر قوة عاملة شابة ومؤهلة تأهيلاً عاليًا لديها، حيث تقدم الجامعات تدريبًا متخصصًا في الهندسة الميكانيكية، والإلكترونية، والصناعية، وهندسة الأتمتة لتلبية المتطلبات المتطورة لصناعة السيارات.

كما تزدهر الفرص الرئيسة للمستثمرين لتشمل سلسلة القيمة بأكملها، بدءًا من المركبات الجديدة وأنظمة الوقود والدفع من الجيل التالي، وصولاً إلى المواد المتقدمة، والهياكل خفيفة الوزن، والتصميمات المبتكرة. كما يقدم القطاع إمكانات قوية في المكونات الميكانيكية، والكهربائية، والإلكترونية، والبرمجية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للنقل الذكي والمستدام.

المصدر: investinitaly.gov

الخاتمة

تُصنف إيطاليا كأحد أكبر شركاء البحرين في التجارة، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر في قائمة الدول المستوردة من البحرين والمرتبة التاسعة في قائمة الدول المصدرة إليها،. حيث قد نما حجم التبادل التجاري بنسبة 20% بين عامي 2020 و 2024، مما يعكس قوة العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين. ومن الجدير بالذكر أن إيطاليا هي أيضًا الشريك التجاري الأول للبحرين داخل الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري 791 مليون يورو. وتطلعًا إلى المستقبل، هناك إمكانات واعدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البحرين وإيطاليا بشكل أكبر من خلال زيادة الاستثمار والتعاون في القطاعات الواعدة الرئيسة.

المراجع

- Ministry of Foreign Affairs Bahrain
- Information and e-Government Authority
- Ministry of Finance and National Economy
- Bahrain EDB
- Heritage
- S&P Ratings
- IMF
- UNDP Human Development Reports
- World Bank
- World investment report 2024 – United Nations
- investinitaly.gov
- Ministry of Enterprises and Made in Italy
- Bahrain.bh
- World Integrated Trade Solution (WITS)
- Italy Embassy in Manama (ambmanama.esteri.it)
- Statista
- International Trade Center

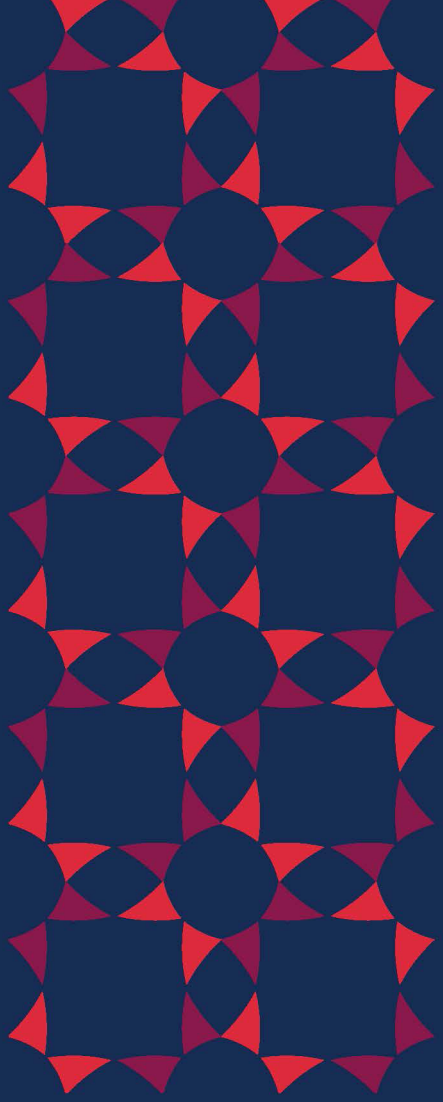

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .